

تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية وأثرها في بناء القاعدة النحوية: دراسة مقارنة

م.م. رشا طالب كاظم

جامعة القاسم الخضراء، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة/ العراق

The multiplicity of grammatical interpretations in Quranic readings and their impact on the construction of grammatical rules: A comparative study

Asst.Lec. RASHA TALIB KADHIM

Al-Qasim Green University\ College of Physical Education and Sports Sciences\ Iraq

rasha.talib@sport.uoqasim.edu.iq

Abstract

This study examines the complex relationship between Qur'ānic readings and grammatical rules, treating it as a central problematic within Arabic linguistic scholarship that goes beyond isolated syntactic disagreement to interrogate the foundations of grammatical codification and its methodological premises. The research proceeds from the hypothesis that the multiplicity of syntactic analyses in Qur'ānic readings is not an incidental phenomenon, but rather a dynamic linguistic structure that has profoundly contributed to the establishment of Arabic grammar and the development of its analytical mechanisms. The study aims to elucidate the nature of this interaction and to demonstrate the impact of both canonical and non-canonical readings on expanding the scope of grammatical analogy and reshaping foundational grammatical concepts. Methodologically, the research adopts a descriptive-analytical approach, employing critical comparison of grammarians' positions alongside the analysis of applied examples drawn from readings subject to divergent syntactic interpretation. The study arrives at several key findings, most notably the functional integration of reading and rule, the centrality of Qur'ānic transmission in grammatical codification, the relative nature of grammatical analogy, the semantic productivity of syntactic multiplicity, and the need for contemporary grammatical studies to pursue methodological renewal grounded in an open engagement with the Qur'ānic text.

Keywords: Readings, Quran, multiplicity, parsing, grammar, listening, language, codification.

الملخص

يتناول هذا البحث العلاقة المركبة بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية، بوصفها إشكالية مركزية في الدرس اللغوي العربي، تتجاوز حدود الخلاف الإعرابي الجزئي إلى مساءلة أسس التقعيد ومنطلقاته المنهجية، تنطلق الدراسة من فرضية مفادها أن تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية ليس ظاهرة عرضية، بل بنية لغوية فاعلة أسهمت بعمق في تأسيس النحو العربي وتطوير آلياته، ويهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة هذا التفاعل، وبيان أثر القراءات المتواترة والشاذة في توسيع دائرة القياس النحوي وإعادة تشكيل المفاهيم القاعدية، اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، مع توظيف المقارنة النقدية بين مواقف النحاة، وتحليل نماذج تطبيقية من القراءات المختلف في توجيهها، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أبرزها: تكامل القراءة والقاعدة، مركزية السماع

القرآني في التقعيد، نسبة القياس النحوي، دلالية التعدد الإعرابي، وحاجة الدرس النحوي المعاصر إلى تجديد منهجي منفتح على النص القرآني.

الكلمات المفتاحية: قراءات، قرآن، تعدد، إعراب، نحو، سماع، لغة، تقعيد.

المقدمة

إن القرآن الكريم يمثل المعجزة الخالدة التي أنزلها الله تعالى على نبيه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وقد حظي هذا الكتاب العزيز باهتمام العلماء والباحثين عبر العصور، فدرسوه من جوانب متعددة: تفسيراً وتجويداً وقراءات ولغة ونحواً وبلاغة، ومن أبرز المجالات التي شغلت أذهان العلماء قديماً وحديثاً: القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وما تحمله من ثراء لغوي ونحوي لا نظير له في كلام العرب.

إن تعدد القراءات القرآنية ليس مجرد اختلاف في النطق أو الأداء، بل هو ظاهرة لغوية عميقة تعكس ثراء اللغة العربية واتساع أساليبها، وقد ارتبط هذا التعدد ارتباطاً وثيقاً بالدرس النحوي منذ نشأته، فكانت القراءات القرآنية أحد المصادر الأساسية التي اعتمد عليها النحاة في استنباط القواعد وتقعيد اللغة، إذ «تعددت الدراسات التي تتعلق بعلوم القرآن الكريم، ومن العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصحى علم القراءات القرآنية سواء كانت متواترة أم شاذة»^(١)، بما يكشف وعياً مبكراً بأهمية القراءات القرآنية بوصفها معطى لغوياً مؤسساً في تقعيد العربية، لا مجرد ظاهرة صوتية معزولة عن بنيتها النحوية العميقة، إذ «تظهر لنا القراءات القرآنية مظاهر اختلاف اللهجات العربية في الأصوات؛ فالقرآن وإن نزل بلغة قريش فقد ورد فيه كثير مما بقي من لهجات العرب»^(٢)، ولكن العلاقة بين النحو والقراءات القرآنية لم تتخذ في تاريخها التأسيسي طابع الانسجام المطلق، بل انفتحت على مساحات واسعة من الجدل المنهجي حول مدى حجبة هذه القراءات في بناء القاعدة النحوية، ولا سيما حين تتجاوز بعض وجوهها ما استقرّ عليه القياس أو خالف المؤلف من القواعد، ففي سياق حديثه عن التقعيد النحوي، يبيّن عليّ أبو المكارم أنّ اللغويين العرب، وهم يجمعون مادّتهم اللغوية، كانوا يميّزون بين مراتب الاحتجاج، واضعين القرآن في ذروة هذه المراتب بوصفه «أصحّ الكلام وأبلغه»، الأمر الذي جعله مصدراً لا يُنازع في أصل حجّيته، وإن نُوقش في بعض تفاصيل الاستدلال بقراءاته^(٣)، هذا التصوّر أفضى إلى توتّر معرفي واضح، إذ وجد النحاة أنفسهم أمام نصّ مقدّس يفرض سلطته على القاعدة، وفي الوقت نفسه يختبر قدرتها على الاستيعاب والتأويل.

وتبرز ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية كإحدى أهم الظواهر اللغوية التي تستحق الدراسة والتحليل، إذ تتيح الكلمة الواحدة في السياق القرآني الواحد أوجهاً إعرابية متعددة، بناءً على اختلاف القراءات أو اختلاف التوجيهات النحوية للقراءة الواحدة، وهذا التعدد لا يعكس مرونة النظام النحوي العربي فقط بل يكشف العلاقة العضوية بين القراءة والإعراب، وكيف أن القراءة قد تكون موجهة للإعراب، وقد يكون الإعراب موجهاً للقراءة.

وقد اهتم العلماء القدامى بهذه الظاهرة اهتماماً بالغاً، فألف الفراء (ت ٢٠٧هـ) كتابه "معاني القرآن"، والأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ) كتابه "معاني القرآن"، والزجاج (ت ٣١١هـ) كتابه "معاني القرآن وإعرابه"، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) كتابه "إعراب القرآن"، والعكبري (ت ٦١٦هـ) كتابه "إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن"، وكلها مؤلفات عنيت بتوجيه القراءات إعرابياً وبيان الأوجه النحوية المحتملة.

وفي العصر الحديث، تجددت الدراسات حول هذا الموضوع، لكن معظمها ركز على الجانب الوصفي التحليلي من دون محاولة تقديم رؤية نظرية متكاملة تفسر العلاقة بين تعدد الأوجه الإعرابية وبناء القاعدة النحوية، من هنا تأتي هذه الدراسة محاولة لسد هذه الثغرة من خلال تقديم نظرية جديدة أسميها "نظرية التكامل الوظيفي بين القراءة والقاعدة"، والتي تقترض أن العلاقة بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية ليست علاقة تبعية من طرف واحد، بل علاقة تكاملية دائرية يؤثر فيها كل طرف في الآخر ويتأثر به.

بيان المسألة:

تتمثل مسألة هذه الدراسة في استقصاء ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية المتواترة والشاذة، وبحث أثر هذا التعدد في تأسيس القواعد النحوية وتطويرها، فالقراءات القرآنية قد اشتملت على أوجه إعرابية متنوعة للكلمة الواحدة أو التركيب الواحد، وهذا التنوع لم يكن عبثاً أو مجرد اختلاف شكلي، بل كان له أثر عميق في الدرس النحوي، فمن جهة استند النحاة إلى القراءات القرآنية في تقعيد كثير من المسائل النحوية، واعتبروها شواهد قوية لا يجوز ردها أو الطعن فيها، خاصة القراءات المتواترة، ومن جهة أخرى، وقف بعض النحاة موقفاً متحفظاً من بعض القراءات التي رأوا أنها تخالف القياس النحوي المستقر، فحاولوا تأويلها أو تخريجها على وجوه بعيدة، بل إن بعضهم وصف بعض القراءات بالشذوذ أو الضعف من الناحية النحوية. وتكمن أهمية هذه المسألة في أنها تمس جوهر العلاقة بين النص المقدس واللغة، بين الوحي والقاعدة البشرية، بين السماع والقياس، فهل القراءات القرآنية حاکمة على القواعد النحوية أم محكومة بها؟ وهل يجوز للنحوي أن يرد قراءة متواترة أو يضعفها لمخالفتها القياس؟ وما حدود التأثير المتبادل بين القراءة والقاعدة؟

بيان المشكلة:

تتجلى مشكلة الدراسة في اضطراب المنهج النحوي في التعامل مع تعدد الأوجه الإعرابية والقراءات القرآنية، نتيجة غياب معايير واضحة تحكم القبول أو الترجيح بين الأوجه المختلفة، وتباين المواقف بين اعتبار القراءات حجة مطلقة أو إخضاعها للقواعد المستقرة، ويقترن بذلك ضعف في الدراسات التطبيقية القادرة على تحديد الأثر الفعلي لهذا التعدد في بناء القاعدة النحوية، إلى جانب فراغ نظري يتمثل في غياب تصور متكامل يفسر العلاقة الجدلية بين القراءات القرآنية والنحو في تشكيل النظام اللغوي العربي.

أسئلة الدراسة

تسعى هذه الدراسة الى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

١. ما طبيعة العلاقة الجدلية بين تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية وبناء القاعدة النحوية؟ وهل هي علاقة تأثير أحادي الجانب أو علاقة تكاملية دائرية؟
٢. ما المعايير المنهجية التي اعتمدها النحاة في قبول الأوجه الإعرابية المتعددة أو ردها؟ وكيف تباينت مواقفهم من القراءات التي تخالف القياس النحوي المستقر؟ وما الأسس النظرية لهذا التباين؟
٣. كيف يمكن بناء نظرية متكاملة تفسر العلاقة بين تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية وتطور القاعدة النحوية، وتقدم آليات عملية للتوفيق بين احترام النص القرآني والحفاظ على اتساق النظام النحوي؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الأسئلة السابقة، تقدم الدراسة الفرضيات الآتية:

١. العلاقة بين تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية وبناء القاعدة النحوية ليست علاقة خطية أحادية الاتجاه، بل هي علاقة تكاملية دائرية متبادلة التأثير، حيث أسهمت القراءات في تأسيس القواعد وتوسيع دائرة القياس، كما أن القواعد النحوية المستقرة أثرت في توجيه القراءات وتأويلها، وهذه العلاقة تتجلى في ثلاثة مستويات: مستوى التأسيس (حيث كانت القراءات مصدراً لاستنباط القواعد)، ومستوى التطوير (حيث ساهمت في توسيع القواعد وتنويعها)، ومستوى التفاعل (حيث تؤثر القاعدة في توجيه القراءة وتتأثر بها).
٢. تباين مواقف النحاة من الأوجه الإعرابية المتعددة يرجع إلى اختلاف أصولهم المنهجية في النظر إلى حجية القراءات القرآنية، وهو اختلاف يعكس ثلاثة مذاهب منهجية رئيسية: المذهب السماعي المطلق (الكوفيون ومن وافقهم) الذي يرى أن كل ما ورد في القراءات حجة، ولا يجوز رده، والمذهب القياسي المتشدد (البصريون المتقدمون) الذي يخضع القراءات للقواعد المستقرة، والمذهب التوفيقي (المتأخرون) الذي حاول الجمع بين احترام القراءات والحفاظ على اتساق النظام النحوي، ولكل مذهب معاييره ومبرراته التي يمكن فهمها في سياقها التاريخي والمعرفي.
٣. يمكن بناء نظرية متكاملة أطلق عليها "نظرية التكامل الوظيفي بين القراءة والقاعدة"، تقوم على مبدأ أن القراءات القرآنية والقواعد النحوية يشكلان منظومة معرفية واحدة متكاملة، تتفاعل عناصرها على وفق آليات محددة يمكن رصدها ووصفها، وتقتصر هذه النظرية أن تعدد الأوجه الإعرابية ليس مجرد ظاهرة لغوية عابرة، بل هو آلية وظيفية تعكس ثراء النظام اللغوي العربي ومرونته، وتسهم في تطوير القاعدة النحوية من دون الإخلال باتساقها الداخلي.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. رصد نماذج تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية المتواترة والشاذة وتصنيفها، وتحليل هذه النماذج تحليلاً نحوياً دقيقاً يكشف طبيعة التعدد ومصادره وأنماطه، مع بيان الفروق الدلالية والنحوية بين الأوجه الإعرابية المختلفة.
٢. استقصاء الأثر الفعلي لتعدد الأوجه الإعرابية في تأسيس القواعد النحوية وتطويرها، من خلال تتبع المسائل النحوية التي ارتبطت بالقراءات القرآنية، وبيان كيف ساهمت هذه القراءات في توسيع دائرة القياس النحوي وإثراء النظرية النحوية العربية.
٣. تحليل مواقف النحاة من القراءات القرآنية ذات الأوجه الإعرابية المتعددة، وخاصة تلك التي تخالف القياس النحوي المستقر، مع بيان الأسس المنهجية والنظرية التي انطلق منها كل فريق، وتقييم هذه المواقف في ضوء المعطيات اللغوية والنصية.
٤. تقديم نظرية جديدة متكاملة باسم "نظرية التكامل الوظيفي بين القراءة والقاعدة"، تفسر العلاقة الجدلية بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية، وتقدم إطاراً نظرياً ومنهجياً للتعامل مع ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية بما يحفظ قدسية النص القرآني ويحترم اتساق النظام النحوي.
٥. الإسهام في تطوير الدراسات النحوية القرآنية من خلال تقديم رؤية نقدية تحليلية تتجاوز الوصف إلى التنظير، وتفتح آفاقاً جديدة للبحث في العلاقة بين النص القرآني والدرس النحوي، بما يخدم كلاً من الدراسات القرآنية واللغوية على حد سواء.

منهج البحث:

اعتمدت الدراسة منهجاً مركباً يقوم على التكامل بين الوصف والتحليل التاريخي والمقارنة والاستقراء والنقد، بما ينسجم مع تعقيد ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية، إذ جرى رصد هذه الظاهرة وتحليل نماذجها نحوياً ودلالياً، وتتبع تطوّر مواقف النحاة منها عبر المدارس والعصور المختلفة، مع استقراء آرائهم وتصنيفها وتقويمها تقويماً موضوعياً، وفي ضوء هذا المسار التطبيقي سعت الدراسة إلى تأصيل إطارٍ نظري يفسر العلاقة الوظيفية بين القراءة والقاعدة النحوية، مستندة إلى مصادر تراثية أصيلة في القراءات والنحو ومعاني القرآن، إلى جانب الدراسات الحديثة، بما يتيح فهماً أعمق لتفاعل النص القرآني مع البنية النحوية العربية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع القراءات القرآنية وعلاقتها بالنحو العربي باهتمام واسع من الباحثين قديماً وحديثاً، وتنوعت الدراسات بين التأليف الموسوعي الشامل والبحوث المتخصصة في جوانب معينة.

من الدراسات القديمة المهمة التي عنيت بتوجيه القراءات إعرابياً: كتاب "الحجة في القراءات السبع" لابن خالويه (ت ٣٧٠هـ)، و"الحجة للقراء السبعة" لأبي علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ)، و"الكشف عن وجوه القراءات السبع"

لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، وقد اهتمت هذه المؤلفات بالدفاع عن القراءات المختلفة وبيان وجوهها النحوية واللغوية.

أما في العصر الحديث، فقد ظهرت دراسات متعددة منها: كتاب محمد حسن جبل "الموجز في علم الدلالة مع تطبيقات قرآنية ولغوية"، ودراسة رجاء أحمد عايطي الصاعدي "تعدد الأوجه الإعرابية وأثرها في المعنى من خلال إعراب القرآن للنحاس، البدلية وغيرها نموذجًا"، وقد أفادت هذه الدراسة من كل هذه الجهود، لكنها تسعى لتقديم إضافة نوعية تتمثل في تقديم نظرية متكاملة تفسر العلاقة بين القراءة والقاعدة.

المبحث الأول: القراءات القرآنية ومفهوم تعدد الأوجه الإعرابية

المطلب الأول: تعريف القراءات القرآنية وأنواعها:

القراءات القرآنية في الاصطلاح تُعرّف بوصفها علماً يُعنى بكيفية أداء ألفاظ القرآن الكريم واختلاف وجوه نطقها وأدائها، على نحوٍ منسوب إلى ناقلها بالرواية المتصلة، حيث تمثل هذه القراءات جملة الوجوه اللغوية والصوتية التي أذن بقراءتها تيسيراً على المكلفين وتخفيفاً عنهم، وهو ما يبرز البعد التداولي والوظيفي للقراءة بوصفها ممارسة لغوية منضبطة لا مجرد تنويع صوتي عارض^(٤)، ويؤكد هذا التصور ما ذهب إليه عزت شحاتة كزار من أن القراءات، في بنيتها الاصطلاحية، تقوم على الجمع بين النقل والرسم والأداء، بما يجعلها إطاراً مرجعياً مؤثراً في الفهم والترجيح الفقهي واللغوي، ولا سيما في مسائل الوقف والابتداء التي تتداخل فيها الدلالة بالنظام الصوتي للنص القرآني^(٥) وهو ما يوضح كيف تحوّلت القراءات إلى حقل معرفي جامع بين اللغة والأداء والمعنى، وقد عرفها الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ) في منجد المقرئين بأنها "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقل"^(٦)، فيما عرفها الشيخ عبد الفتاح القاضي بأنها "علم يُعرف به كيفية النطق بالكلمات القرآنية، وطريق أدائها اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل وجه لناقله"^(٧)، وهو ما أكدّه عبد القيوم عبد الغفور السندي في كتابه صفحات في علوم القراءات بوصفها علماً يجمع بين النقل الصوتي والمعنى اللغوي^(٨)، والقراءات القرآنية تنقسم على قسمين رئيسين:

الأول: القراءات المتواترة التي نقلها جمع عن جمع يستحيل تواطؤهم على الكذب، وتتصل أسانيدنا إلى النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) وتعد حجة قاطعة في العربية والأحكام، ولا يجوز إنكارها أو ردها، وقد اشترط العلماء لقبول القراءة ثلاثة شروط: موافقة العربية ولو بوجه، وموافقة أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصحة السند، وقد أوضح ابن الجزري ذلك بقوله: "وقولنا في الضابط 'ولو بوجه' نريد وجهاً من وجوه النحو؛ سواء كان أفصح أم فصيحاً مجمعاً عليه أم مختلفاً فيه اختلافاً لا يضر مثله، إذا كانت القراءة مما شاع وذاع وتلقاه الأئمة بالإسناد الصحيح؛ إذ هو الأصل الأعظم والركن الأقوم، وهذا هو المختار عند المحققين في ركن موافقة العربية، فكم من قراءة أنكرها بعض أهل النحو، أو كثير منهم، ولم يعتبر إنكارهم، بل أجمع الأئمة المقتدى بهم من السلف على قبولها كإسكان 'بَارِكُمْ'، وإيْمُرْكُمْ ونحوه.."^(٩).

الثاني: القراءات الشاذة هي القراءات التي اختلف فيها شرط من شروط القبول الثلاثة، سواء في السند أو في موافقة الرسم أو في موافقة العربية، وهذه القراءات اختلف العلماء في حجبتها في العربية على أقوال، والراجح أنها تصلح للاستشهاد بها في اللغة والنحو، لكونها منقولة عن قراء ثقات ولها أسانيد معتبرة، وإن لم تبلغ مرتبة التواتر.

المطلب الثاني: مفهوم التعدد الإعرابي في التراث النحوي:

مفهوم التعدد الإعرابي في التراث النحوي يُعرف التعدد الإعرابي بأنه ظاهرة لغوية تتسم بإمكانية كلمة أو تركيب واحد أن يُعرب بأكثر من وجه على وفق اختلاف التقديرات النحوية أو السياقات اللغوية، وقد أشار النحويون إلى هذه الظاهرة منذ العصور المبكرة، حيث يلاحظ في كتاب سيبويه (ت ١٨٠هـ) إشارات متعددة إلى تعدد الأوجه الإعرابية في مواضع مختلفة، مما يعكس وعيه المبكر بإمكانية تعدد الاحتمالات الإعرابية وتحليله للتركيب بحسب السياق والنحو، وهو ما أكدته الدراسات الحديثة في تحليل كتابه وتفسير شراحه لتلك المواضع^(١٠).

والتعدد الإعرابي قد يكون مصدره واحداً مما يأتي:

١. اختلاف القراءات كأن تقرأ الكلمة بالرفع في قراءة وبالنصب في أخرى، فيترتب على ذلك اختلاف الإعراب والمعنى.

٢. اختلاف التوجيهات النحوية للقراءة الواحدة كأن يختلف النحاة في إعراب كلمة معينة في قراءة واحدة، فيجعلها بعضهم فاعلاً ويجعلها آخرون مفعولاً به مثلاً.

٣. اختلاف التقديرات في المحذوفات كأن يقدر بعضهم حذف شيء ويقدر آخرون حذف شيء آخر، فيختلف الإعراب تبعاً لذلك.

وقد نظر النحاة إلى تعدد الأوجه الإعرابية بنظرات متباينة، فمنهم من رأى فيه دليلاً على ثراء اللغة ومرونتها، كما يظهر من كلام أبي البركات عبد الرحمن بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في الإنصاف في مسائل الخلاف، حيث عرض المسائل الخلافية بين نحويي البصرة والكوفة، وأوضح آراء كل فريق اعتماداً على مذهبهم من دون تحيز أو إفراط في الترجيح^(١١)، ومن جهة أخرى، رأى بعض النحاة أن كثرة الأوجه قد تؤدي إلى الاضطراب والفوضى، فحاولوا الترجيح والاختيار بين الأوجه، كما فعل الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في الكشف، حيث كان يميل إلى اعتماد وجه واحد وتقليل الاعتماد على الأوجه الأخرى.

المطلب الثالث: العلاقة الجدلية بين القراءة والإعراب:

العلاقة بين القراءة والإعراب علاقة وثيقة، فالقراءة قد تكون موجهة للإعراب، بمعنى أن الطريقة التي تقرأ بها الكلمة تحدد إعرابها، وفي الوقت نفسه قد يكون الإعراب موجهاً للقراءة، بمعنى أن الوجه الإعرابي المراد قد يحدد كيفية القراءة.

وهذه العلاقة الجدلية تظهر بوضوح في مواقف النحويين من القراءات القرآنية، فالقراءات المتواترة تمثل نصوصاً مقدسة يجب التسليم بها، ولذلك حاول النحاة توجيهها إعرابياً بما يحفظ صحتها، وإن اضطروا إلى افتراض تقديرات أو تأويلات بعيدة، يقول أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) وفق ما تذكره الحديثي والدليمي: لقد اتخذ موقفاً وسطاً بين المدرستين، فلم يتشدد تشدد البصريين في رفض كل ما خالف القواعد، ولم يتساهل تساهل الكوفيين وابن مالك في الاعتماد على الشاذ أو ما تفرّد به قارئ غير متقن، بل كان يعتمد على صحة القراءة وتواترها، فأخذ بقراءة السبعة واعتبرها أساساً لبناء القاعدة، حتى لو خالفت نصوص النحاة البصريين وأقيستهم، لاعتباره القراء السبعة عربياً أقحاحاً عدولاً تلقوا القراءة عن الصحابة، وأعلى القراء وأصحها ما أجمعوا عليه^(١٢).

وفي مقابل ذلك كان بعض النحاة البصريين المتقدمين يميلون إلى تقديم القياس النحوي على بعض القراءات، خاصة الشاذة منها، فنجد أن بعض النحاة وصف بعض القراءات بأنها لحن أو ضعيفة أو قبيحة، على الرغم من ثبوتها عن قراء موثوقين، وقد رد عليهم المدافعون عن القراءات بأن ما ثبت قراءة لا يوصف بهذه الأوصاف، بل يجب تخريجه على وجه من وجوه العربية.

ويمكن تلخيص العلاقة بين القراءة والإعراب في ثلاثة أنماط:

النمط الأول: القراءة توجه الإعراب، وذلك حين تكون القراءة واضحة صريحة في دلالتها النحوية، فيتبعها الإعراب بلا خلاف، مثل قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢)، فقراءة النصب في "المقيمين" توجه إعرابها على أنها منصوبة على المدح أو الاختصاص.

النمط الثاني: الإعراب يوجه القراءة، وذلك حين يريد القارئ أو المعرب إظهار معنى معين، فيختار القراءة أو الوجه الإعرابي الذي يحققه، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا يَظُنُّ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ (آل عمران: ٧)، فالوقف على "الله" أو الوصل يحدد المعنى والإعراب معاً.

النمط الثالث: التفاعل المتبادل، حيث تتداخل القراءة والإعراب، فيصعب الفصل بينهما، ويكون كل منهما مؤثراً ومتأثراً بالآخر، وهذا هو الأكثر شيوعاً في التعامل مع القراءات ذات الأوجه الإعرابية المتعددة.

المبحث الثاني: نماذج تطبيقية من تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية

المطلب الأول: التعدد الإعرابي في الأسماء:

من أبرز نماذج التعدد الإعرابي في الأسماء قوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (البقرة: ٢٣٨)، فقد وردت عدة قراءات لهذه الآية تعكس اختلاف النحاة في التقدير الإعرابي؛ فقرئت "والصلاة" بالجر عطفاً على "الصلوات"، وهو ما يجعل الصلاة الوسطى واحدة من الصلوات المأمور بالمحافظة عليها مع تخصيصها

بالذكر للتأكيد، وقراءة النصب "والصلاة" تفيد الإغراء والحث الخاص على الصلاة الوسطى بعد الأمر العام بالمحافظة على الصلوات، ويشير أبو حيان الأندلسي في "البحر المحيط" إلى أن هذا التعدد في القراءة مرتبط بسباق النزول والظروف المختلفة للآيات، إذ قد تتعلق بعض القراءات بأحكام صلاة الخوف أو بأحكام أخرى كما بين في تفسيره للآية ٢٣٨، ما يوضح أثر السياق والمعنى في تحديد وجه الإعراب المناسب^(١٣).

المطلب الثاني: التعدد الإعرابي في الأفعال:

من نماذج التعدد الإعرابي في الأفعال ما يتعلق بإعراب الفعل المضارع، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ (الأنفال: ٢٥)، فقد وردت عدة قراءات للفعل "تصيبين"، إحداها بالنون الثقيلة، ما أدى إلى اختلاف النحاة في إعرابه، فذهب بعضهم إلى أنه منصوب بما مضمّر بعد "لا" الناهية، و اعتبره آخرون مبنياً على الفتح لاتصاله بنون التوكيد، ويشرح أبو الفتح في "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات" أن المقصود من هذا التباين هو التوفيق بين معنيي القراءتين، بحيث لا يُضَاف "لا" زيادةً وإنما يُقصد بها تقادي معنى التباين، مشيراً إلى أن العرب كانت تتعامل مع هذا النوع من التخفيف في أسلوب "لا" بما يحقق الانسجام بين المعنى والإعراب^(١٤).

ومن الأمثلة على التعدد الإعرابي في الجمل ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَذَا غَافِلِينَ﴾ (الأعراف: ١٧٢)، فقد اختلف النحاة في موضع "أن تقولوا"، فذهب بعضهم إلى أنه منصوب على أنه مفعول لأجله، أي بمعنى "كراهة أن تقولوا"، بينما رأى آخرون أنه في موقع الجر بدلاً من ميثاقهم المذكور سابقاً، وهو ما يوضح أن هذا التعدد الإعرابي ينبع من اختلاف التقديرات النحوية والسياقية، وليس من اختلاف القراءات^(١٥).

المطلب الثالث: التعدد الإعرابي في الحروف والأدوات:

ومن نماذج التعدد الإعرابي في الحروف والأدوات قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ (المجادلة: ٢)، فقد اختلف النحاة في "ما"، فذهب بعضهم إلى أنها نافية، فيكون "أمهاتهم" خبراً مرفوعاً، بينما رأى آخرون أنها حجازية تُعمل عمل "ليس"، فيكون "أمهاتهم" منصوباً مباشرةً في اللفظ والمحل، وهو ما يوضح كيف يمكن للحروف غير المعربة أن تؤثر في التعدد الإعرابي وتباين التقديرات النحوية^(١٦).

ومن ذلك أيضاً الخلاف في "إن" المخففة والنافية، كقوله تعالى: ﴿إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قُدٌّ مِنْ قُبُلٍ﴾ (يوسف: ٢٦)، فإن "هنا شرطية، لكن في مواضع أخرى قد تحتل أن تكون نافية أو مخففة من الثقيلة، وكل احتمال يترتب عليه إعراب مختلف.

المبحث الثالث: أثر تعدد الأوجه الإعرابية في تأسيس القواعد النحوية

المطلب الأول: دور القراءات في توسيع دائرة القياس النحوي

أسهمت القراءات القرآنية، بما فيها من تعدد الأوجه الإعرابية، في توسيع دائرة القياس النحوي واستيعاب مسائل كانت تعد شاذة أو غير مألوفة، كما يظهر في معالجة النحاة لمسألة الفصل بين المضاف والمضاف إليه، أو الظرف والجار والمجرور، ومن أبرز الأمثلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾ (الأنعام: ١٣٧)، حيث قرأ ابن عامر "زين" بضم الزاي على ما لم يسم فاعله، و"قتل" بالرفع باعتباره مفعولاً لم يُسم فاعله، و"أولادهم" بالنصب، وخفض همزة "شركاؤهم" ورفعها بحسب القراءات المختلفة، وهو ما يوضح تعدد التقديرات النحوية^(١٧)، وقد رُدت بعض هذه القراءات كما ذكر الفراء، إلا أن الرد لم يكن صريحاً حاول نصر بن علي الشيرازي (ت ٥٦٥هـ) تأسيس قراءة تراعي البناء النحوي للمفعول والفاعل والمضاف والمضاف إليه، بما يعكس تأثير تعدد الأوجه الإعرابية في تشكيل القواعد النحوية وتوسيع تطبيقاتها.

ويلاحظ أنّ مصحف الإمام كُتِبَ على وفق أشهر القراءات المروية منذ زمن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم)، مع اعتماد الكُتّاب على حفظ القراء، إذ إن الحفظ في الصدور أقدم من الكتابة في المصاحف، وما كُتِبَ في المصاحف لم يكن إلا على وفق ما حفظه الكُتّاب^(١٨)، ومن أبرز أمثلة القراءات المتواترة ما جاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾، حيث قرأ الجمهور التشديد على نون "إِنَّ" وإثبات الألف في "هذان" و"لساحران"، وقد اختلف المفسرون في توجيه هذه القراءة، وأظهرها أن يكون "إِنَّ" حرف جواب بمعنى: نعم أو أجل، وهو استخدام من استخدامات "إِنَّ"، مما يوضح دقة ضبط القراءات وتعدد وجوه تفسيرها.

المطلب الثاني: القراءات بين القاعدة والشذوذ:

كان موقف النحاة من القراءات التي تخالف القياس النحوي المستقر موقفاً إشكالياً، يعكس التوتر بين احترام النص المقدس والحفاظ على اتساق النظام النحوي، فبعض النحاة، خاصة من المدرسة البصرية المتقدمة، لم يتحرجوا من وصف بعض القراءات بالشذوذ أو الضعف أو حتى اللحن.

يُبرز النقاش النحوي والقرائي تداخلَ الحفظ الشفهي مع التدوين في تشكّل رسم المصحف الإمام، إذ استقرّ الرسم بوصفه انعكاساً لأشهر القراءات المسموعة المتلقاة منذ عصر النبوة، اعتماداً على محفوظ الحفظ وما دونه كتاب الوحي زمن التنزيل، وهو ما يفسّر أسبقية الذاكرة القرائية على الكتابة المصحفية وتوجيه كثير من الظواهر الإملائية والقرائية في ضوءها^(١٩)، ويتجلى هذا المنهج في توجيه قراءة الجمهور «إن هذان لساحران»، حيث مال بعض المفسرين إلى اعتبار «إِنَّ» حرف جواب بمعنى الإقرار، استعمالاً عربياً ثابتاً، بما ينسجم مع ما استقرّ عليه السياق التداولي بعد النجوى، مثال ذلك شيوع صيغ الجواب في العربية القديمة بوظيفة تقريرية تُسند المعنى من دون إخلال بالبنية^(٢٠).

وفي السياق نفسه يكشف الخلاف حول قراءة حمزة في قوله تعالى ﴿فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ﴾ عن تعدد المذاهب النحوية في تفسير العمل الإعرابي، إذ رُفعت «مائة» على كونها اسم «يكن» عند من جعل «كان» تامة

بمعنى «وجد»، وهو توجيه منسوب إلى لهجة تميم، في مقابل رأي الجمهور القائل بوجود نصب خبر «كان» وأخواتها، مع تشكيك بعضهم في القياس على تلك اللغة لضعف شواهداها، ويُستأنس لهذا الخلاف بما قرره الإعرابيون في تحليل البنية العلامية وتقدير المصدر المؤول سداً لمسدي المفعولين في مواضع العلم، مثال ذلك تحليل «أن» وما في حيزها في سياقات قريبة^(٢١).

المطلب الثالث: موقف النحاة من القراءات الشاذة إعرابياً:

يكشف تناول القراءات الشاذة تبايناً منهجياً واضحاً بين الحقول المعرفية الإسلامية، ولا سيما بين علماء القراءات والأصوليين من جهة، والنحاة من جهة أخرى، إذ يضبط علماء القراءات مفهوم القراءة الشاذة بضابطٍ تقنيٍّ صارمٍ يقوم على تخلف أحد أركان القراءة الصحيحة المقبولة، وهي موافقة الرسم، وصحة السند، ووجه من وجوه العربية، وبذلك لا تُدرج القراءة في حيز القبول القرائي ما لم تستكمل هذه الشروط الثلاثة، مهما بلغت فصاحتها أو شاع استعمالها في لسان العرب، وهو ما قرره الأصوليون أيضاً عند حديثهم عن حجية القراءات وحدود الاحتجاج بها في الاستنباط، كما عرض عبد الحكيم الرميلي لهذا التحديد عند المالكية مستنداً إلى قرارات القرافي في الأصول^(٢٢)، ويُمكن تمثيل هذا الموقف بما لو جاءت قراءة فصيحة من حيث اللغة، لكنها خالفت رسم المصحف الإمام، فإنها تُقصى من دائرة القراءات المقبولة مع بقاء قيمتها اللغوية.

في المقابل تعامل جمهور النحاة مع القراءات الشاذة بوصفها مادة لغوية موثوقة، لا لكونها قرآناً متعبداً بتلاوته، بل لصدورها عن أئمة في العربية يُحتجّ بسماعهم، فوسّعوا بها أفق الاستدلال النحوي، وعدّوها شاهداً صالحاً في تقرير القواعد أو في استثناءاتها، ما دام النقل صحيحاً، ومن هنا استدلوا بها على جواز صرف الممنوع من الصرف في لغات مخصوصة، وعلى حذف نون الرفع تخفيفاً، وعلى قطع همزة الوصل في مواضع محدودة، فغدت هذه القراءات رافداً حياً لإبراز مرونة النظام النحوي العربي واتساعه للاختلاف اللهجي، مع الإبقاء على مسافة واعية بينها وبين القياس المطرد، شأنها في ذلك شأن الشواهد الشعرية النادرة التي لا تُقاس عليها ولكن يُستأنس بها في فهم طاقة اللغة، ويُلاحظ أن هذا التوظيف النحوي للقراءات الشاذة لا يتعارض مع موقف علماء القراءات، بل يتحرّك في حقل معرفيٍّ مغاير، حيث تُستثمر القراءة مثلاً حياً على الاستعمال العربي، لا نصّاً تعبدياً، وهو ما يمنح الدرس النحوي بعداً تاريخياً ولسانياً ملموساً، يُقرّب القاعدة من واقع التداول اللغوي في بيئات العرب الأولى.

المبحث الرابع: رأي الباحث نحو نظرية "التكامل الوظيفي بين القراءة والقاعدة"

بعد استعراض المباحث السابقة، وبعد التأمل العميق في طبيعة العلاقة بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية، أقدم هنا نظرية جديدة أطلق عليها "نظرية التكامل الوظيفي بين القراءة والقاعدة"، وهي نظرية تحاول تقديم تفسير شامل ومتناسك لهذه العلاقة المعقدة، بعيداً عن الطرح الثنائي التقليدي الذي يفترض أن أحد الطرفين يجب أن يكون تابعاً للآخر.

المنطلقات النظرية للنظرية

تقوم هذه النظرية على مجموعة من المنطلقات الأساسية:

أولاً: مبدأ الدائرية المنهجية، تفترض النظرية أن العلاقة بين القراءة والقاعدة ليست علاقة خطية أحادية الاتجاه (من القراءة إلى القاعدة أو العكس)، بل هي علاقة دائرية متعددة الاتجاهات، فالقراءات القرآنية كانت أحد المصادر الأساسية التي استقى منها النحاة قواعدهم، ولكن القواعد النحوية التي تشكلت بدورها أثرت في كيفية توجيه القراءات وتأويلها، وهذا التأثير المتبادل لم يكن تأثيراً عشوائياً، بل كان يخضع لآليات منهجية يمكن رصدها.

ثانياً: مبدأ الوظيفية اللغوية: ترى النظرية أن تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية ليس مجرد ظاهرة عارضة أو شذوذاً لغوياً، بل هو آلية وظيفية تعكس مرونة النظام اللغوي العربي وقدرته على التكيف مع السياقات المختلفة، فكل وجه إعرابي يحمل دلالة معينة ويخدم غرضاً بلاغياً أو معنوياً محدداً، فإن التعدد الإعرابي يوسع من الطاقة الدلالية للنص القرآني ويثري المعنى.

ثالثاً: مبدأ التعايش المنهجي: تفترض النظرية أنه لا تعارض حقيقي بين القراءات القرآنية والقواعد النحوية، فكلاهما يمثل جانباً من جوانب الحقيقة اللغوية، والتعارض الظاهري الذي يبدو أحياناً ناتج عن تشدد في تطبيق القياس أو عن عدم فهم كامل للسياق اللغوي للقراءة، فإن المطلوب ليس إخضاع أحدهما للآخر، بل البحث عن آليات للتوفيق والتكامل بينهما.

رابعاً: مبدأ المستويات الثلاثة: تميز النظرية بين ثلاثة مستويات في العلاقة بين القراءة والقاعدة:

١. مستوى التأسيس، وهو المستوى الذي كانت فيه القراءات القرآنية مصدراً أساسياً لاستنباط القواعد النحوية، ففي هذا المستوى كانت القراءة سابقة على القاعدة زمنياً ومنهجياً، وكان دور النحوي هو استقراء الظواهر اللغوية في القراءات واستنباط القواعد منها.
٢. مستوى التوجيه، وهو المستوى الذي أصبحت فيه القواعد النحوية المستقرة معياراً يُحتكم إليه في توجيه القراءات وتأويلها، ففي هذا المستوى كانت القاعدة سابقة على القراءة منهجياً (وإن لم تكن سابقة زمنياً)، وكان دور النحوي هو تخريج القراءات على القواعد الموجودة أو البحث عن قواعد جديدة تستوعبها.

٣. مستوى التكامل، وهو المستوى الذي تتفاعل فيه القراءة والقاعدة تفاعلاً حياً متجدداً، حيث يثري كل منهما الآخر من دون أن يلغيه أو يهيم عليه، وهذا هو المستوى المثالي الذي ينبغي أن يسعى إليه الدرس النحوي المعاصر.

الآليات التطبيقية للنظرية:

استناداً إلى المنطلقات السابقة، تقترح النظرية مجموعة من الآليات التطبيقية للتعامل مع تعدد الأوجه الإعرابية في القراءات القرآنية:

١. التوسع المقنن في القياس بدلاً من التشدد في تطبيق القياس النحوي بشكل جامد، ينبغي فهم القياس على أنه آلية مرنة تقبل التوسع والتطور في ضوء النصوص الجديدة، فإذا وردت قراءة متواترة تخالف قياساً مستقراً، فهذا لا يعني بالضرورة أن القراءة خاطئة أو شاذة، بل قد يعني أن القياس نفسه يحتاج إلى إعادة نظر أو توسيع، فإن القراءة في هذه الحالة تكون مصدراً لتطوير القاعدة لا خرقاً لها.

٢. التعددية التأويلية، ينبغي قبول فكرة أن الكلمة الواحدة أو التركيب الواحد قد يحتمل أكثر من وجه إعرابي صحيح، وأن هذا التعدد ليس عيباً، بل هو ميزة تثري النص وتوسع دائرة المعنى، ولذلك إن محاولة الترجيح بين الأوجه الإعرابية المختلفة ينبغي أن تكون مبنية على معايير موضوعية واضحة، وألا تصل إلى حد إلغاء الأوجه الأخرى أو وصفها بالضعف من دون مبرر قوي.

٣. السياقية الدلالية، ينبغي أن يكون المعنى والسياق هو الحكم الفصل في الترجيح بين الأوجه الإعرابية المختلفة، فالوجه الإعرابي الذي يتناسب مع السياق القرآني ويحقق المعنى المراد ينبغي أن يُفضل على غيره، حتى لو كان الوجه الآخر أقوى من ناحية القياس النحوي المجرد، فالعربية لغة سياقية بامتياز، والقرآن الكريم نص محكم متماسك، والتوجيه الإعرابي الذي يحقق هذا التماسك هو الأولى بالقبول.

٤. الحوارية المنهجية ينبغي أن ينظر إلى الخلاف بين النحاة حول توجيه القراءات على أنه حوار علمي مثمر لا صراع عقيم، فكل رأي يعكس وجهة نظر منهجية معينة ويستند إلى أصول محددة، فإن دراسة هذه الآراء المختلفة وفهم منطلقاتها يثري الفهم ويوسع الأفق، ولذلك إن الباحث المعاصر ينبغي أن يدرس آراء المدارس النحوية المختلفة بموضوعية وإنصاف، دون تعصب لمذهب معين أو إسقاط لاعتبارات أيديولوجية على البحث العلمي.

٥. التوثيق النقدي، ينبغي التمييز بدقة بين القراءات المتواترة والشاذة، وبين القراءات الصحيحة السند والضعيفة، لأن لكل نوع حكمه ومنزلته في الاحتجاج النحوي، فالقراءة المتواترة حجة قطعية لا يجوز ردها، أما القراءة الشاذة فهي حجة ظنية يستأنس بها ولا يقاس عليها إلا بضوابط، فإن الحكم على أي قراءة ينبغي أن يسبقه تحقيق دقيق لسندها ودرجة ثبوتها.

التطبيقات العملية للنظرية

لتوضيح كيفية عمل هذه النظرية عملياً، أقدم هنا تطبيقاً على نموذجين من القراءات القرآنية: النموذج الأول: قوله تعالى: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ (النساء: ١٦٢)، فقد قرئ "المقيمين" بالنصب في سياق رفع، وهذا ما أشكل على بعض النحاة، وعلى وفق نظرية التكامل الوظيفي، يمكن فهم هذا على النحو الآتي:

من حيث التأسيس ورود النصب هنا في القرآن الكريم يؤسس لجواز قطع النعت من المنعوت للمدح أو الاختصاص، وهو باب معروف في العربية لكن استعماله في هذا السياق يوسع من دائرته. من حيث التوجيه القواعد النحوية الموجودة (باب المدح والذم) توجه هذه القراءة وتفسرها، فلا تعارض بينهما.

من حيث التكامل القراءة تثري القاعدة بتقديم نموذج تطبيقي راق، والقاعدة تفسر القراءة وتبين بلاغتها ووظيفتها.

النموذج الثاني: قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاجِرَانِ﴾ (طه: ٦٣)، قرئت بتشديد "إن" وإبقاء "هذان" بالألف، وقد أشكل هذا على النحاة لأنه يخالف قاعدة عمل "إن"، وعلى وفق نظرية التكامل الوظيفي: من حيث التأسيس هذه القراءة تؤسس لوجود لغة في العربية تلتزم الألف في المثني مطلقاً، وهي لغة ثبتت في كلام العرب.

من حيث التوجيه يمكن توجيه القراءة بأن "إن" هنا مخففة من الثقيلة، أو أنها لغة خاصة من دون أن يستلزم ذلك تخطئة القراءة.

من حيث التكامل القراءة توسع من دائرة اللغات المقبولة، والقاعدة تستوعب هذا التوسع من دون أن تفقد اتساقها.

المزايا المنهجية للنظرية:

تتميز نظرية التكامل الوظيفي بعدة مزايا منهجية، هي الآتية:

١. الشمولية: فهي تقدم تفسيراً شاملاً للعلاقة بين القراءة والقاعدة في كل مستوياتها ومراحلها.
٢. التوازن: فهي لا تتحاز لطرف على حساب الآخر، بل تعطي كلاً من القراءة والقاعدة حقه ومنزلته.
٣. الواقعية: فهي تعكس الممارسة الفعلية للنحاة عبر التاريخ، حيث كانوا يتعاملون مع القراءات والقواعد في علاقة جدلية متطورة.
٤. الإنتاجية: فهي تفتح آفاقاً جديدة للبحث وتقدم آليات عملية يمكن تطبيقها على نصوص ومسائل مختلفة.
٥. التجديد: فهي تقدم إضافة نوعية للدراسات النحوية القرآنية من خلال الانتقال من الوصف إلى التنظير.

الإشكالات المحتملة والرد عليها:

قد يُعترض على هذه النظرية بعدة اعتراضات:

الاعتراض الأول: قد يقال إن هذه النظرية تؤدي إلى الفوضى في القواعد النحوية، إذ تفتح الباب لقبول كل ما يخالف القياس بحجة أنه ورد في القراءات.

الرد: هذا الاعتراض مردود؛ لأن النظرية لا تقول بقبول كل ما يخالف القياس بلا ضوابط، بل تضع معايير واضحة للتوسع في القياس، أهمها: ثبوت القراءة بسند صحيح، وإمكان تخريجها على وجه من وجوه العربية المعروفة، وعدم الإخلال بالمعنى أو السياق، وهذه ضوابط كافية لمنع الفوضى وحفظ اتساق النظام النحوي.

الاعتراض الثاني: قد يقال إن هذه النظرية تعطي القراءات الشاذة منزلة أعلى من منزلتها، فتجعلها حجة في القياس مثل المتواترة.

الرد: هذا أيضاً غير صحيح، فالنظرية تميز بوضوح بين القراءات المتواترة والشاذة، وتجعل للمتواترة حجية قطعية، وتجعل للشاذة حجية ظنية يستأنس بها في إثبات اللغات واللهجات، لا في تأسيس القواعد المطردة، وهذا التمييز واضح في الآليات التطبيقية للنظرية.

الاعتراض الثالث: قد يقال إن هذه النظرية لا تقدم جديداً، فهي مجرد صياغة مختلفة لما هو موجود في التراث النحوي.

الرد: الجديد في هذه النظرية يتمثل في عدة جوانب، أولاً، تقديم تفسير نظري متماسك للعلاقة بين القراءة والقاعدة، بدلاً من التعامل العفوي مع كل حالة على حدة، ثانياً، الانتقال من التصور الخطي الأحادي إلى التصور الدائري التكاملي لهذه العلاقة، ثالثاً، تقديم آليات منهجية واضحة ومحددة للتطبيق، رابعاً، التأسيس النظري لمبدأ التعايش المنهجي بين القراءات والقواعد.

الخاتمة والنتائج:

تكشف هذه الدراسة عبر تتبعها الدقيق لتداخل القراءات القرآنية بالبناء النحوي، صورة لغوية نابضة لا يمكن اختزالها في قواعد جامدة أو تخريجات مدرسية معزولة، إذ يتبدى التعدد الإعرابي بوصفه تجلياً أصيلاً لمرونة العربية وقدرتها على استيعاب الاختلاف من دون أن تفقد انسجامها الداخلي، فالقراءة القرآنية لا تتحرك في هامش القاعدة، ولا تقف في موقع التابع لها، كما أن القاعدة لم تنشأ لتكون سلطة تقصي النص، بل نشأت العلاقة بينهما في سياق تفاعلي متبادل، أسهم فيه النص القرآني، بأدائه الصوتي وتنوعه التركيبي، في تشكيل الوعي النحوي منذ لحظاته الأولى، ويظهر هذا التفاعل بوضوح حين نلاحظ كيف دفعت بعض القراءات النحاة إلى توسيع مفهوم القياس أو إعادة النظر في ضوابطه، لا بوصف ذلك خرقاً للمنهج، بل استجابة لمعطى لغوي موثوق متجذر في الاستعمال العربي.

إن اختلاف مواقف النحاة من بعض القراءات ليس مظهر اضطراب علمي، بل انعكاس لاختلاف المرجعيات المنهجية والزوايا المعرفية التي انطلقوا منها، فبين من قدّم القياس بوصفه معياراً ضابطاً، ومن منح السماع سلطة أوسع، تشكّلت مسارات متعددة للفهم والتوجيه، لكل منها منطقها الداخلي وسياقه التاريخي، وفي هذا الإطار تبرز القراءات المتواترة باعتبارها معطى لغوياً قطعياً لا يُردّ، ولا يُؤوّل قسراً، بل يُبحث له عن وجه في العربية مهما بدا نادراً، في حين تحتفظ القراءات غير المتواترة بقيمتها الشاهدة التي تُثير مناطق الظل في النظام اللغوي، وتكشف عن إمكاناته الكامنة دون أن تتحول إلى قاعدة مطّردة، ويغدو التعدّد الإعرابي، في ضوء ذلك، أداة لتوسيع الدلالة وتعميق الفهم، لا عيباً يستوجب الإقصاء أو التوحيد القسري.

ومن خلال هذا الأفق تتبلور رؤية تكاملية ترى في القراءة والقاعدة وظيفتين متداخلتين داخل بنية لغوية واحدة، بحيث يُفهم النحو بوصفه وصفاً حياً لطرائق الأداء، لا قالباً مغلقاً يُفرض على النص، يقود هذا التصور إلى إعادة مساءلة الدرس النحوي المعاصر، الذي يبدو في حاجة إلى تجاوز النزعة الوصفية الصلبة والانفتاح على التنظير المتحرّك القادر على استيعاب النص القرآني في تعدّده، بعيداً عن الاصطفاغ المذهبي أو التكرار التعليمي، إن استحضار القراءات في قلب البحث النحوي لا يمنح القاعدة شرعية أعمق فحسب، بل يعيد إلى العربية حيويتها بوصفها لغةً وُلدت من الاستعمال، وتجدّدت عبر الاختلاف، وما زالت قادرة على إنتاج المعنى في كل قراءة جديدة.

الهوامش

- (١) الأكرت، عبد التواب مرسي حسن، (٢٠٠٦)، قراءة أبي عبد الرحمن السلمي: دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث، مصر: ع. الت.م.ح. الأكرت، ص ٣.
- (٢) عيسى، محمد مسعود علي حسن، (٢٠٠٩)، أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي: دراسة تطبيقية في سورة البقرة، مصر: دار السلام، ص ٥٥.
- (٣) أبو المكارم، علي، (١٩٧٣)، أصول التفسير النحوي، ليبيا: الجامعة الليبية، كلية التربية ص ٣٧.
- (٤) عتر، حسن، (١٩٨٨)، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، بيروت: دار البشائر الإسلامية، ص ٢٦٧.
- (٥) كرّار، عزت شحاتة، (٢٠٠٣)، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، القاهرة: مؤسسة المختار، ص ١٢.
- (٦) ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (١٩٩٩)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٣.
- (٧) القاضي، عبد الفتاح، (١٩٨١)، الدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، بيروت: دار الكتاب العربي، ص ٥.
- (٨) السندي، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور، (١٤١٥هـ)، صفحات في علوم القراءات، الهند: المكتبة الأمدادية، ص ٩.
- (٩) الرومي، فهد، (٢٠٠٣)، دراسات في علوم القرآن الكريم، الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية، ص ٣٢٤.
- (١٠) محمد عبد المؤمن، (٢٠٢٠)، ظاهرة تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيوييه: تفسير وتحليل، مجلة كلية البنات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، عدد خاص ملخص المقالة.

- (١١) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أبو البركات، (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبهاشيتة: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة العصرية، ص ١١.
- (١٢) الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيوييه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص ٤٩.
- (١٣) أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (٢٠٠٠)، البحر المحيط في التفسير (ج ١-١٠)، تحقيق: محمد جميل العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسونة، بيروت: دار الفكر، ص ٢٣٨.
- (١٤) ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٩٩)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ص ٢٦١.
- (١٥) ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (٢٠١٩)، الداء والدواء، الرياض: دار عطاءات العلم؛ بيروت: دار ابن حزم، ص ٣٣.
- (١٦) ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، (٢٠٠٠)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج ١)، تحقيق: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الفكر، ص ٢٦١.
- (١٧) ياسين جاسم المحيمد، (١٤٢٦هـ)، تلحين النحويين للقراء، الرياض: مؤسسة الريان.
- (١٨) ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٤٠٤هـ)، التحرير والتتوير، تونس: الدار التونسية، ص ٢٥٢.
- (١٩) ابن عاشور، ص ٢٥٢.
- (٢٠) ابن عاشور، ص ٢٥٢.
- (٢١) كرياسي، محمد جعفر إبراهيم، (٢٠٠١)، إعراب القرآن (ج ٣)، بيروت: دار ومكتبة الهلال، ص ٢٩٦.
- (٢٢) الرميلى، عبد الحكيم، (٢٠٢٢)، الأصول النقلية في فقه السادة المالكية، بيروت: دار الكتب العلمية، ص ٧٩.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير محمد بن محمد، (١٩٩٩)، منجد المقرئين ومرشد الطالبين، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢. ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٩٩٩)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، القاهرة: وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
٣. ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، (١٩٩٩)، الحجة في القراءات السبع، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، فتحي حجازي، بيروت: دار الكتب العلمية.
٤. أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف، (٢٠٠٠)، البحر المحيط في التفسير (ج ١-١٠)، تحقيق: صدقي محمد جميل العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسونة، بيروت: دار الفكر.
٥. الأخفش الأوسط، سعيد بن مسعدة، (١٩٠٠)، معاني القرآن، لندن: Rufoof.
٦. الأكرت، عبد التواب مرسي حسن، (٢٠٠٦)، قراءة أبي عبد الرحمن السلمي: دراسة لغوية في ضوء علم اللغة الحديث، مصر: ع. الت.م.ح. الأكرت.

٧. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد، أبو البركات، (٢٠٠٣)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، وبهاشيته: الانتصاف من الإنصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة: المكتبة العصرية.
٨. الحديثي، خديجة، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤.
٩. الرميلي، عبد الحكيم، (٢٠٢٢)، الأصول النقلية في فقه السادة المالكية، بيروت: دار الكتب العلمية.
١٠. الرومي، فهد، (٢٠٠٣)، دراسات في علوم القرآن الكريم، الرياض: مركز تفسير للدراسات القرآنية.
١١. السندي، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور، (١٤١٥هـ)، صفحات في علوم القراءات، الهند: المكتبة الأمدادية.
١٢. الصاعدي، رجاء أحمد عايطي، (٢٠١٢)، تعدد الأوجه الإعرابية وأثرها في المعنى من خلال إعراب القرآن للنحاس: البدلية وغيرها أنموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة أم القرى.
١٣. ابن عاشور، محمد الطاهر، (١٤٠٤هـ)، التحرير والتنوير، تونس: دار التونسية.
١٤. عتر، حسن، (١٩٨٨)، الأحرف السبعة ومنزلة القراءات منها، بيروت: دار البشائر الإسلامية.
١٥. أبو علي الفارسي، الحسن بن أحمد، (١٩٨٤)، الحجة للقراء السبعة: أئمة الأمصار بالحجاز والعراق والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد، تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجاتي، عبد العزيز رباح، أحمد يوسف دقاق، بيروت: دار المأمون للتراث.
١٦. أبو المكارم، علي، (١٩٧٣)، أصول التفكير النحوي، ليبيا: الجامعة الليبية، كلية التربية.
١٧. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين، (١٩٧٩)، إملأ ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (جزآن في مجلد واحد)، القاهرة: دار الكتب العلمية.
١٨. عيسى، محمد مسعود علي حسن، (٢٠٠٩)، أثر القراءات القرآنية في الفهم اللغوي: دراسة تطبيقية في سورة البقرة، مصر: دار السلام.
١٩. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (٢٠١٦)، معاني القرآن (ج ١-٣)، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٠. القاضي، عبد الفتاح، (١٩٨١)، البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، بيروت: دار الكتاب العربي.
٢١. القيسي، المكي بن أبي طالب، (٢٠١١)، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، بيروت: دار الكتب العلمية.
٢٢. ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب، (٢٠١٩)، الداء والدواء، الرياض: دار عطاءات العلم؛ بيروت: ابن حزم.
٢٣. كزّار، عزت شحاتة، (٢٠٠٣)، الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية، القاهرة: مؤسسة المختار.
٢٤. كرباسي، محمد جعفر إبراهيم، (٢٠٠١)، إعراب القرآن (ج ٣)، بيروت: دار ومكتبة الهلال.
٢٥. محمد حسن جبل، (٢٠٠٣)، الموجز في علم الدلالة مع تطبيقات قرآنية ولغوية، القاهرة: دن.

٢٦. محمد عبد المؤمن، (٢٠٢٠)، ظاهرة تعدد وجوه الإعراب في كتاب سيبويه: تفسير وتحليل، مجلة كلية البنات الإسلامية والعربية بالإسكندرية، عدد خاص.
٢٧. محمود عمر حسن، (د.ت)، الاحتجاج بالقراءات القرآنية وموقف النحاة منه (ج ١)، متاح عبر جامع الكتب الإسلامية.
٢٨. ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن يوسف، (٢٠٠٠)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (ج ١)، تحقيق: بركات يوسف هبود، بيروت: دار الفكر.
٢٩. ياسين جاسم المحيمد، (١٤٢٦هـ)، تلحين النحويين للقراء، الرياض: مؤسسة الريان.